اقتصاد

الأزمـــــة الماليـــة »تقطع« الميـــاه عن غســـيل الأمـــوال!

السبت ٠٧ من مارس سنة ٢٠٠٩م - ١٠ من ربيع الأول سنة ١٤٣٠هـ - العدد3357

سيدة جميلة في سن الشباب تطرق باب مكتبك وتقول لك بمنتهي النعومة: عاوزة اشغل فلوسي أو تطلب منك استثمار الاموال التي تملكها في إنشاء مؤسسة تجارية تملكها في بلد ما تختاره وذلك مقابل ان تحول مبلغا كبيرا في حساب مكتبك حتي تتولي كل إجراءات الانشاء من الألف إلي الياء علي ان تتسلم منك المؤسسة علي المفتاح!
هذا احد السيناريوهات المستهلكة لعمليات غسيل الاموال عبر دول العالم وهنا يقول د. عبدالعزيز شادي استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان الرقابة التي اصبحت تفرضها دول العالم علي دخول الاموال اليها ابرزت طرقا مبتكرة لغسيل الاموال يلجأ لها اي شخص يمتلك اموالا مجهولة المصدر مشيرا إلي اعتمادهم علي بيع الاصول التي طلبوا تأسيسها عبر وسائط مثل مكاتب الاستشارات او الإنشاءات العالمية التي لها عدة فروع في مختلف دول العالم فإلي جانب تحويل قيمة التكاليف إلي حساب هذه الشركات فإنهم ايضا يتعمدون تحويل رأس المال علي ان يقوموا ببيعها بمجرد استلامها من المكتب الذي قام بالتأسيس وبذلك يكونون قد استردوا اموالهم ولكن من خلال قناه شرعية ببيعها في الدولة التي طلبوا الإنشاء فيها.
ولفت د. نشأت مصطفي استاذ الاقتصاد إلي ان النظام المالي الامريكي الذي يقوم علي الرأسمالية المطلقة التي تسمح بتداول سندات مالية غير مراقبة او مرخصة ساعد علي »تفشي« عمليات تحويل الاموال المجهولة بهدف البحث عن إطار شرعي لها، واشار إلي تفاؤل المحللين بشأن الازمة المالية في هذا الصدد حيث ان القيود الجديدة التي سوف تلتزم بها الدول للنهوض باقتصادها سوف تحجم عمليات غسيل الاموال التي تأخذ نطاقا واسعا عبر دول العالم. وأضاف ان الرسائل التكنولوجية المستحدثة تمثل الخطر الذي ينبغي القلق بشأنه فيما يتعلق بغسيل الاموال موضحا ان تقرير البنك الدولي الاخير اعلن ان مليار دولار يتم غسيلها عبر البنوك و٣ مليارات عبر الانترنت والهواتف المحمولة.. وقال ان مسألة دخول هذه الرسائل في عمليات الغسيل اصبحت مسار جدل ساخن بين اوروبا وأمريكا حيث يطالب الاوروبيون بضرورة وجود لوائح صارمة للرقابة علي هذه الوسائط بينما تعترض امريكا لان عالم النت والموبايل خارج حدود السيطرة مهما كان عدد القوانين او الاتفاقيات التي تنظمها. وفي هذا الإطار يقول طلال ابو غزالة رئيس مجموعة ابو غزالة للخدمات الاستشارية والمالية الدولية انه يعمل رئيسا لمجموعة تتركز مهمتها في تيسير إجراءات إنشاء المؤسسات التجارية والصناعية عبر مكاتب المجموعة علي مستوي العالم وقد وجد ان الاتجاه نحو إيداع اموال مشبوهة في حسابات مصرفية غير مشبوهة لتولي إنشاء نشاط ما بهدف تنظيف هذه الاموال يعتبر اكثر المنافذ التي يتم اللجوء اليها. وأشار إلي انه علي الرغم من تعدد الاتفاقيات الدولية التي من المفترض ان تسيطر علي غسيل الاموال إلا ان السيطرة لم تتم .
ويتوقع ابو غزالة ان تسهم الازمة المالية بشكل إيجابي في السيطرة علي غسيل الاموال لان الدول سوف تنغلق علي نفسها لتعيد حساباتها من جديد من خلال فرض رقابة شديده علي الاموال الصادرة او الواردة.
ايمان أبوالحديد

دار اخبار اليوم